الفصل العاشر

المناهج التفسيرية التى ترتكز عليها العلوم الاجتماعية فى التنبؤ

- المنهج المقارن
- المنهج التاريخى
- المنهج الوراثى
- المنهج الوظيفى
- المنهج الصورى و الشكلى
- المناهج الكمية
- بعض الاتجاهات التفسيرية الاخرى

المناهج التفسيرية التى ترتكز عليها العلوم الاجتماعية فى التنبؤ

●

مقدمة :

المنهج هو الوسيلة التى نتوصل بواسطتها الى مظهر من مظاهر الحقيقة ، وبصفة خاصة للاجابة على السؤال « كيف » الذى يرتبط بمشكلة تفسير الحقائق المتصلة بالظاهرة المبحوثة .

ولسوف نحاول هنا أن نعرض مختلف المناهج التى سعت لتقديم انماط للتفسير Interprétation مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه المحاولة تصطدم بعدة صعوبات لعل من أهمها مفهوم المنهج ذاته ومدى التفسير المستهدف فضلا عن اختلاف مراحل البحث المطبقة فيها تلك المناهج .

●

أولا ـ المنهج المقارن La méthode comparative :

ينهض هذا المنهج تاريخيا على قناعة عديد من علماء الاجتماع الاوائل ـ لاسيما دوركايم خلال كتابه قواعد المنهج ـ بأنه لا يمكن اخضاع المجتمع للمنهج التجريبى وذلك نظرا لترابط عناصره فضلا عن تعقيدها ، وبناء على وجهة النظر « النظامية » تلك فان تغيير اى شىء فى المجتمع يؤدى بالضرورة

الى اختلال توازن مجموعة النظم المجتمعية كلها ، هذا علاوة على اتساع نطاق المجتمع وكبر حجمه بدرجة لا يمكن معها ملاحظة كل شيء ٠

هذا ويعتبر المنهج الاحصائى من وجهة النظر تلك منهجا غير كاف للبحث وبحيث لا يبقى صالحا للاستعمال فى هذه الحالة الا المنهج المقارن أو المنهج التشبيهى ، وذلك لأن غياب احتمالات أو امكانية التجريب فى العلوم الانسانية ـ وفى علم الاجتماع بالذات ـ يجعل من المقارنة التى تنهض على المشابهة أو المماثلة Comparativement هى الوسيلة الوحيدة القادرة على تمكين عالم الاجتماع من تحليل المعطيات الحقيقية علاوة على استخراج العناصر الثابتة سواء أكانت مجردة أو عامة عند التطرق لعملية التفسير الاجتماعى ٠

ومن الاقوال المأثورة لـ « كونت » فى هذا الشأن « أنه لاظهار النظام الاساسى لأشكال المجتمعات التى يجب دراستها وفقا للمنهج المقارن يجب البدء بمقارنة شتى حالات المجتمع الانسانى الذى نعيش فى شتى مختلف بقاع العالم » (١) ٠

أما « دوركايم » فيعتبر أن المنهج المقارن ما هو الا تجريب غير مباشر يتم خلاله الكشف عن مختلف الارتباطات التى توجد بين مختلف الظواهر عن طريق الكشف عن وجود أو صدق الارتباطات السببية بينها » (٢) ٠

هذا ويعتبر المنهج المقارن فى رأى عدد من علماء الاجتماع هو المنهج الامثل لعلم الاجتماع من خلال تشكيله للعديد من النماذج المثالية ، ويعتبرون أن الانتقادات الموجهة للمنهج المقارن انما تمس فى ذات الوقت علم الاجتماع نفسه ٠

هذا ومن رأى البعض أن علم الاجتماع لم يلجأ الى استخدام المنهج المقارن الا لانعدام البديل الاحسن ، وان دل ذلك على شيء ـ فى رأى منتقدى علم الاجتماع والمنهج المقارن على حد سواء ـ انما يدل على تأخر علم الاجتماع ذاته ٠

على كل حال بعد هذا التعريف التاريخي السريع بالمنهج المقارن سوف نتعرض فى عجالة الى **الخصائص** المميزة لذلك المنهج واستخداماته ثم مالحق به من تطورات حديثة ، وذلك على النحو الآتى :

- أ -

خصائص المنهج المقارن :

لا يتميز المنهج المقارن بطرق**فنية** خاصة به ، وانما يتجه الى التنظيم المنهجى للفكر ، ويمكن تفسير خصائص هذا المنهج من خلال الحركات العضوية التى تدفعنا لمقارنة كل ما نشاهده .

وذلك المنهج المقارن مستعمل من طرف **كل** العلوم الاجتماعية تقريبا وعلى الأخص علوم النفس والاجتماع والسياسة والانثربولوجيا والاقتصاد.

هذا ويمكن الاعتماد على المنهج المقارن فى اجراء دراسات موسعة كتلك الدراسات المتعلقة بتطور الفكر الراسمالى أو الاشتراكى مثلا ، أو فى اجراء دراسات خاصة أو محدودة كتلك الدراسات المتصلة بعملية التصويت أو الاقتراع السياسى ، أو فى اجراء دراسات **وصفية** او كمية .

الا أنه خلال الملاحظة المكممة يمكن **الخلط** بين القياس والمقارنة ، ولو أن القياس يمكن الحصول عليه طبقا لمعيار معلوم ، أما بالنسبة للمقارنة فان القيمة النسبية للظواهر هى التى تؤخذ بعين الاعتبار ، بمعنى أن **المقارنة** بين وسيلتين للتوضيح هى التى تقيس فاعلية الواحدة بالنسبة للاخرى .

والمنهج المقارن يمكن استخدامه خلال كل **مراحل** البحث ، فهو يعتبر جزءا من الملاحظة لكنه يمكن ايضا أن يقترح عدة فروض معينة ، كما يمكنه أحيانا مراقبتها أو **التاكد** من صلاحيتها ، وأن يجد المنهج المقارن مكانا له فى مختلف مستويات البحث فتلك خاصية مميزة له ، ففى **الوصف** يمكن أن يسجل قياسا سطحيا أو تحليل بنية من البنيات فى أى مجتمع كتحليل النظام الرئاسى مثلا في كل من الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية

الفرنسية ، أما فيما يتعلق بالتصنيف فان المقارنة تستعمل خلاله الى أقصى حد ممكن خاصة فيما يتعلق باقامة النماذج ، أما خلال المستوى التفسيرى للبحث فان استخدام المقارنة تواجهه عدة صعوبات ، لأن المقارنة يمكن أن تقترح تفسيرا أو علاقة سببية بين العوامل الحاضرة أو الغائبة لكن فى أغلب الاحيان يبقى التفسير على أساس المنهج المقارن موجودا وقائما وان كان فى كل احوال تفسيرا محدودا أو ضيق النطاق (٤) ٠

- ٢ -

حدود المنهج المقارن :

من الامور اللفتة للنظر فيما يتعلق بالمنهج المقارن ، ذلك النقص المتعلق بدقة تعريف المقارنة سواء كمفهوم أو كمنهج ، ويرى منتقدى هذا المنهج - أى المنهج المقارن - أنه من الأمور المثارة بكثرة على مختلف مراحل تطور العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة ، لكن كم مرة أثيرت شروط اعداد نماذج المنهج المقارن أو عناصره ؟!

بل نجد بعض العلماء والباحثين يصرون على أن المنهج المقارن فى حد ذاته لا يمكن أن ينتهى الى نتائج ذات قيمة نظرا للصعوبات والمشاكل التى تعترضه والتى من اهمها عدم اعتماده على فروض يمكن ان تشكل نقطة البدء لأية دراسات مقارنة ، كما أن تحديد وحدة المقارنة انطلقت خلال العديد من استخدامات المنهج المقارن من اسس فلسفية أو فضفاضة أو عامة ، كتلك الوحدات التى اعتمد عليها كل من « هوبهاوس » أو « كونت » ٠

كما أن التماثل الظاهرى لبعض النظم أو الظواهر موضوع المقارنة قد يخفى وراءه اختلافات جوهرية وربما تناقضات ، وقد لا يلتفت اليها الباحث الغارق من خلال المقارنة الى اكتشاف ودراسة مختلف أوجه التشابه أو المماثلة أو الاختلاف الظاهر للعيان فقط (٥) ٠

- ٣ -

التطورات الحديثة التى لحقت بالمنهج المقارن :

الصعوبات المتعلقة باستخدامات المنهج المقارن ، أو الانتقادات التى وجهت اليه خصوصا من اتباع الاتجاه الوظيفى ، دفعت بالعديد من انصار المنهج المقارن الى محاولة التغلب عليها ، وارتبطت تلك المحاولات بالنقاط الآتيـة :

١ ـ حصر نطاق المقارنة أو تحديدها وبحيث تقتصر تلك المقارنة على المجتمعات التى يجمع بينها قدر من التماثل ضمانا لعدم وجود تناقض ظاهر على الاقل ٠

٢ ـ تتم المقارنة على مستويين ، اولهما عام يضم المجتمعات التى يمكن وصفها بانها تنتمى الى نموذج واحد ، ثم يبدأ بعد ذلك المستوى الثانى وهو ما يعرف بالمقارنات التفصيلية وبحيث يكون المستهدف خلال ذلك المستوى الثانى هو اختبار الفروض بعد ضمان حصر التناقض بين نماذج المقارنة فى أضيق نطاق ممكن خلال المستوى الاول ، وحتى يأتى التفسير بعد ذلك منطقيا وموضوعيا ٠

٣ ـ تضاعف البحوث المرتكزة على المنهج المقارن على المستوى العالمى ، أحدث تحسينا فى المنهج لاسيما فيما يتصل بالدقة ، حيث أدى استعمال الحاسبات الاليكترونية دورا مهما فى توفير تلك الدقة ، حيث صار ميسورا معالجة كمية كبيرة من المعلومات ، خاصة وان تلك الاليكترونيات تجبر على توحيد كافة المعطيات المجموعة من الميدان ، كما تسمح كذلك بتكوين رصيد ضخم من المعلومات يعتبر بلا شك المصدر الاساسى الذى يمكن الاعتماد عليه فى اجراء مختلف التحليلات والمقارنات حتى على المستوى العالمى ٠

٤ ـ كثرة استخدام المنهج المقارن فى اطار التحليلات المنظمة ، بدأ يفرض عليه قواعد اكثر صرامة وأكثر دقة ، كما فرض بالتالى على وحدات

المقارنة من حيث الاختيار نفس تلك القواعد الدقيقة والصارمة ، بمعنى التدقيق المستمر فى اختيار النظم التى تتخذ أساسا لتشكيل النماذج التى ستجرى عليها المقارنة فيما بعد .

- ٤ -

مستقبل المنهج المقارن :

للمنهج المقارن أنصار ومعارضون ، والذين يدافعون عنه يركزون على امكانية تطبيقه والاستفادة منه بشكل عام ، بل ومنهم من يرى أن منهج البحث المقارن يعتبر فى حد ذاته انجازا اعجازيا ، ومنهم من طور أساليب البحث التى يستخدمها المنهج المقارن ، ومنهم من اعتبره مطلبا حيويا خاصة بالنسبة للدراسات الاجتماعية والانثربولوجية .

أما معارضيه فيرون أن الدراسات التى تعتمد على المنهج المقارن تقلصت بدرجة كبيرة نظرا لعيوبه المنهجية وللصعوبات التى تحد من امكانية الاعتماد عليه فى الوصف والتفسير الامر الذى شكك كثيرا فى مدى صدق النتائج التى تستخلص عن طريقه .

وبين الرأيين المؤيد والمعارض .. نحب أن نقول أن المنهج المقارن لاشك أنه يمكن ان يكون مجديا ونافعا ، لكن صلاحيته للاستخدام تبقى دوما رهينة الدقة خاصة فيما يتعلق بتحديد مختلف العلاقات بين وحدات المقارنة .

والخلاصة أن المنهج المقارن فى رأينا يمكن أن يكون وسيلة مجدية أو ناجحة لاكتشاف المعطيات ، كما يمكن أن يكون مصدرا ثريا لالهام فروض معينة لكن تبقى تلك الفروض فى حد ذاتها عاجزة عن تفسير حقيقى أو مرتبط بنظرية .

●

ثانيا - المنهج التاريخى La méthode Historique :

الجدل بين التاريخ وعلم الاجتماع جدل قديم يعود أساسا لطول هيمنة

التاريخ على علم الاجتماع ، ولم يمض وقت طويل على الابتعاد التدريجى لعلم الاجتماع عن التاريخ حتى عاد مفهوم « التفسير » ليجعل المصالحة بينهما شيئا ضروريا ، باعتبار أن التاريخ يعد هو المنافس التقليدى ولا نقول الوحيد لعلم الاجتماع فى دراسة الظواهر الاجتماعية ٠

وعند اية مقارنة لموضوع كل من التاريخ وعلم الاجتماع ومنهجه فى البحث نلاحظ اختلافا ظاهرا يصل الى حد المفارقة بينهما ، فمن حيث الموضوع يلاحظ أن التاريخ يقوم تتابع وتعاقب للظواهر الاجتماعية كليا من حيث الخصائص المميزة لكل ظاهرة على حدة ، ومن هنا كانت الحقيقة التاريخية « حقيقة متقطعة » ٠

أما فيما يخص علم الاجتماع ، فيلاحظ ان موضوعه هو « نموذجية الظواهر الاجتماعية » كليا ، تلك « النموذجية » التى تهدف للوصول الى حقيقة غير متميزة لتدعيم الفوارق القائمة بين مختلف النماذج ٠

كان ذلك عن الاختلاف من حيث الموضوع ، اما الاختلاف من حيث المنهج بين علم الاجتماع والتاريخ ، فانه من الملاحظ أن المنهج « العلم اجتماعى » يصل الى نتيجة متقطعة عن موضوع يعد مستمرا نسبيا ، وعلى العكس نجد « المنهج التاريخى » يسعى لسد فجوات الوقائع والاحداث مرتكزا فى تحقيق ذلك السعى على زمن « اصطناعى » اعيد تكوينه لكنه يضفى استمرارية وتناسخ الظواهر ٠

ومن هنا كان القول بأن السببية للتاريخية تكشف أو تنم عن تفرد وامتياز الرباط السببى مع تدعيم استمرارية ذلك الرباط ٠

هذا ومن رأى « جورفيش » ان المؤرخين انتظروا كثيرا علماء الاجتماع حتى يقدموا لهم أسس التفسير التاريخى ، بينما كان على المؤرخين ان يبحثوا بانفسهم عن التفسير فى التاريخ ٠

كما انه من الصعب تصور ان يكون هناك تفسيرا دون ان يكون ذلك

التفسير وراثيا وتاريخيا فى آن واحد كما قال « د. باستيد » لأن التفسير من هـذا المنطلق يكاد يكون هو التعويض المقبول عن « السببيـة » مع عدم اغفال مشكلة الزمن « الاجتماعى » باعتباره منشأ كل التغيرات والتحولات سواء عند بداية الخلق أو فى حالة الانجثار (٣) ٠

- ١ -

لكن ٠٠ ما هى حقيقة التاريخ ؟!

عند الحديث عن التاريخ يجب التمييز بين مفهوم التاريخ الحقيقى كمادة، وبين التاريخ كمعرفة لهذه المادة ، والتاريخ من هذا المنطلق الاخير مرتبط فعلا بالزمن ، وعلماء الاجتماع يتقبلون بصعوبة ٠٠ أن التاريخ فى استطاعته منفردا أن يقوم بأية تقنيات قادرة على تقديم تفسير تاريخى لأية حقيقة اثناء التشكيل ، لأنه فى هذه الحالة لا يوجد تفسير ، وانما الأمر لا يعدو ان يكون مجـرد ادراج أو ادماج بين ما هو مطروح للتفسـير وما هو قابل للتفسير ٠

على كل حال فان تقديم معطيات التاريخ الانسانى هى مهمة التاريخ الاساسية ، والتاريخ هنا يعنى الشىء الذى يتطابق ويشخص مع الحقيقة الاجتماعية ذاتها ، بينما لا تعدو المعرفة التاريخية أن تكون الا تفسيرا جزئيا لبعض الجوانب المتعددة لهذه الحقيقة ٠

ومن هنا نشأت ضرورة ان يتكامل كل من علم الاجتماع والتـاريخ ، بحيث يقدم علم الاجتماع للتاريخ اطارات « استدلالية » كان يقدم له عددا من النماذج أو البنيات أو الظروف ٠٠ الخ ، بينما يقدم التاريخ للاجتمـاع المواد الحقيقية والضرورية للدراسة ٠

هذا وينبه عدد غير قليل من علماء الاجتماع الى ان التعاون والتكامل بين كل من الاجتماع والتاريخ يجب الا ينسينا ما بينهما من فروق جوهرية أو كبيرة والتى من أهمها أن علم الاجتماع من خلال ما شهده من تطورات

حديثة وما اكتسبه من تقنيات قد جعلته اكثر بعدا عن التاريخ ، وجعلته اكثر قربا فى ذات الوقت من الوصول الى التفسير (٣) ٠

- ٢ -

استخدامات المنظور التاريخى فى التفسير من قبل علماء الاجتماع :

ظهرت بصمات التفسير التاريخى واضحة على علماء الاجتماع الاوائل ، خاصة خلال التصورات التطورية التى افترضت ان المجتمع والانسان يصلان الى الكمال عن طريق « التقدم » طبقا لخطوات حتمية تسيرها قوى طبيعية ، وما دراسات وآراء ونظريات كل من « كونت » و « سبنسر » و « سومنر » و « مورجان » ، الا نماذج معبرة تماما عن هيمنة المنظور التاريخى التطورى الداروينى (*) ٠

ثم امتد ذلك المنظور على يد كل من « دوركايم » و « ماركس » ليعتبرا أن التخصص فى العمل والمجتمع ما هو الا بعد تاريخى واقام كل منهما دراساته على هذا الاساس ، ثم ما لبث أن تبعهما فى ذلك معظم أصحاب « الثنائيات » التى فرقت بين المجتمعات من حيث التحضر والتريف او العمومية والمحلية ٠٠ الخ (**) ٠

ثم مالبث أن أخذ ذلك البعد التاريخى فى التفسير شكل النظريات « الاحادية » كتلك التى قدمها « سوروكين » خلال تناوله للديناميات الثقافية والاجتماعية ، « باريتو » اثناء نظريته عن « الصفوة » ٠

صحيح أن الفكر الاجتماعى شهد بعد ذلك تحولا عن تلك الانماط « الاحادية » فى التفسير التاريخى ، لكن بقى التاريخ أساسا ايضا للتفسير

(*) انظر نماذج لتلك الدراسات ضمن كتابنا - علم الاجتماع البدوى - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧٤ ٠

(**) انظر المصدر السابق لتتعرف على بعض تلك الثنائيات

لكن من منطلق « كلى » كما فعل « هوايت » من خلال منظوره عن «الثقافة»، كما فعل « أوجبرن » نفس الشيء خلال تناوله لدور « الاختراع » فى التغيرات الاجتماعية ، وبحيث كانت الاسباب التى **فسر** على اساسها حدوث « التخلف الثقافى » كلها نابعة عن ذلك المنظور التاريخى فى التفسير (٤) ٠

ومما يؤكد قوة المنظور التاريخى وتأثيره على التفسيرات السوسيولوجية الارتدادات المتعددة لعدد من الباحثين الاجتماعيين **للنمط** التقليدى للتفسير التاريخى ، تماما كما فعل « هوايت » خلال تأكيده على أن « التطور » يسير دوما الى هدف واحد محدد وهو « التكامل » كما تتسم خطوات التطور نحو ذلك المستقبل « بخط ثابت » ٠

- ٣ -

مقاومة المنظور التاريخى فى التفسير :

وكان من الطبيعى أن تنشأ حركة **مقاومة** قوية لذلك المنظور التاريخى فى التفسير ، ولم تنشأ تلك الحركة من داخل علم الاجتماع وحده وانما شاركته فى ذلك الانثربولوجيا ، وكانت « الثقافة » هى **مجال** تلك المقاومة، حيث انتهت أبحاث انثربولوجية وسوسيولوجية كثيرة الى أن « الثقافة » لا يمكن اخضاعها لقانون واحد ثابت يطبق حرفيا بصرف النظر عن المكان أو الزمان وانتهت الى أن الثقافة انما يسيرها مبدأ « النسبية الثقافية » ، كما شملت تلك المقارنة **طعنا** فى الصميم للمنهج التاريخى فاتهمته بانه ينهض على « ظنيات » لا تعدو أن تكون الا مجرد « تخمين » لايمكن **الوثوق** به كأساس للتفسير المنشود ٠

ودعت تلك « المقاومة » الى **اصطناع** ادوات ومناهج تفسيرية اخرى غير « التاريخ » يكون أساسها الملاحظة لاسيما تلك التى من النوع المباشر والمعايش للمجتمعات المبحوثة ولفترات زمنية كافية ٠

- ٤ -

استخدامات جديدة للمنظور التاريخى للتفسير :

ثم مالبثت أن ظهرت استخدامات **جديدة** للمنظور التاريخى للتفسير لا تبالغ فى انتقاداتها له ولا تضخم أخطائه ، كما انها لا تركن اليه تماما كما فعل رواد أول عديدون لعلم الاجتماع ، وراحت تلك الاستخدامات تضع المنهج التاريخى فى **مكانه** الصحيح وتستثمر قدراته فى مساعدة الباحثين السوسيولوجيين على الادراك الصحيح لمختلف **اتجاهات** النمو المجتمعية وفقا لظروف كل مجتمع على حدة ، وبحيث اعتبرت الظروف الحالية والخاصة بكل مجتمع انما هى فى الواقع نتاج لظروفه التاريخية المتميزة ، وكان « جينزبرج » من رواد تلك **النظرة** الجديدة ، التى مالبثت أن أعقبتها استخدامات أخرى منها **تطوير** الاتجاهات التطورية القديمة واستثمارها فى تفسير مختلف عمليات النمو والتخلف سواء من منظور اقتصادى أو اجتماعى .

كما نشأ الى جوار تلك الاستخدامات للمنهج التاريخى ، استخدام آخر جديد تم خلاله **التزاوج** ما بين المنهج التاريخى والمنهج المقارن فى التفسير ، وذلك من خلال كتابات « ماكس فيبر » وبصفة خاصة أثناء دراسته « لأصول الرأسمالية » عندما اعتبر أن « التفسير السببى » الذى ارتكز عليه « ماركس » فى تفسير « التطور التاريخى » يعتبر من وجهة النظر المنهجية غير كاف ، لأن الاصول تقتضى القيام بدراسات لبعض النماذج المجتمعية وما لحقها من تغيرات ثم القيام بعد ذلك **بمقارنتها** بنماذج مجتمعية أخرى وما لحق بها من تغيرات ، مع تفسير ذلك تفسيرا سببيا مرتكزا على « التأويل التاريخى » .

الا أن ذلك المزج تصادفه العديد من **المصاعب** لاسيما ما تعلق منها بالقدرة الابداعية للباحث السوسيولوجى كانسان ، فضلا على عدم امكانية التنبؤ الصحيح فى ظل تلك المصاعب سواء بالنسبة للمؤرخ أو عالم الاجتماع .

- ٥ -

تاكيد دور المنهج التاريخى كاحد المناهج التفسيرية :

ولكن ٠٠ هل معنى ذلك **تضاؤل** الاعتماد على المنهج التاريخى كمنهج ملائم للتفسير ؟!

والجواب يكمن فى **تاكيد** دور ذلك المنهج والاعتراف بأهميته من طرف العديد من الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية ، حيث نجد استخدامات متعددة ومتطورة له فى كثير من البحوث السوسيولوجية خصوصا تلك التى تتصل بالبلدان السائرة فى طريق النمو او تلك التى تشهد تغيرات وتحولات اجتماعية خاصة نحو التصنيع٠

ولقد نما ذلك الاعتراف لدرجة أن **المنهجية** العلمية تلزم الباحثين سواء عند اختيار مشكلاتهم وصياغتها أو عند تحليل وتفسير ما جمع حولها من معلومات ، تلزمهم بالاستعانة **بالتفسيرات** السببية فى ضوء مختلف الحقائق التاريجية عن تلك المجتمعات محل البحث (٥) ٠

●

ثالثا ـ المنهج الوراثى La méthode Génétique :

مفهوم المنهج الوراثى :

وهذا المنهج الوراثى كما تدل عليه تسميته ، **يبحث** عن عناصر تكوين الوقائع والحوادث **ويردها** الى أصولها ، أى انه يبحث فى « السوابق » (*)٠

ويعتبر المنهج الوراثى فى رأى الكثيرين هو المنهج الاكثر امانة لأن

(*) يستمد المنهج الوراثى اسمه من احد العلوم الحيوية وهو علم الوراثة كما يبدو ذلك من مصطلح Génétique ، وهو احد الوسائل او الادوات التجريبية Génétisme او الاختبارية Empirique للبحث ويتبع نفس قواعدها التى سبق ان ذكرناها فى حديثنا عن التجريب ص ص ١٣١ ـ ١٥٣ ٠

معنى المعلن من خلال عنوانه هو « ايجاد السبب الاصلى أو الابتدائى » ، أو بعبارة أخرى انه يبحث عن « الحادث المولد » .

المنهج الوراثى بين غيره من المناهج :

واذا ما أردنا فهما لهذا المنهج ضمن سياق ماسبقه من مناهج ، نجد أن المنهج **التاريخى** ينهض على تقديم اجابة للاسئلة ـ متى ـ لماذا وكيف ؟! ، وبحيث يتعلق الامر هنا بالتطور الذى يحدث أو يجرى فى الزمن ، بمعنى أن يكون التفسير للشىء هنا عن استخدام المنهج التاريخى .. تفسيرا « تزامنيا » .

ومثل التاريخ .. نجد علم **الاجتماع** يجيب على السؤال « متى » لكن اجابته تختلف عن « لماذا » و « كيف » وبحيث يكون لها من خلال علم الاجتماع معنى مغايرا ، وبحيث لا يكون التاريخى هنا هو نفس التاريخ الاستمرارى أو التزامنى .

بمعنى أن مفهوم **الزمن** هنا هو الذى يشكل المحك الذى يتم على أساسه التفرقة بين التفسير المرتكز على التاريخ ، وذلك النابع عن المنهج الوراثى ، لأن الزمن بالنسبة للوراثى يعتبر ثانويا لأن البحث هنا منصب على « السببية » .

الصعوبات التى تواجه المنهج الوراثى :

وتواجه المنهج الوراثى نفس **الصعوبات** تقريبا التى تواجه البحوث السببية التى تستهدف ايجاد ارتباط أو علاقة بين متغيرين .

لذلك فان المنهج الوراثى مستخدم بكثرة فى مجال علم النفس بينما استعماله فى مجال علم الاجتماع يكاد يكون محدودا ، هذا علاوة على استخدام هذا المنهج أيضا كمنهج اساسى فى العلوم الطبيعية أو الحيوية (٦) .

●

رابعا - المنهج الوظيفى La méthode Fonctionnel :

ظهر المنهج الوظيفى كاتجاه فى كل من علم الاجتماع والانثربولوجيا ، كرد فعل **معارض** للمناهج التطورية وكذلك ضد الارتكان على التفسير القائم على التاريخ التكهنى أو **الظنى** ، وسنحاول هنا أن نلقى بعض الضوء على المنهج الوظيفى من خلال النقاط الآتية :

- ١ -

معنى الوظيفية :

لاشك أن صعوبة الحصول على السبب هى التى وجهت بعض العلماء فى مجال العلوم الاجتماعية وفى مجال الاجتماع والانثربولوجيا بالذات ، قد وجهتهم نحو **التعبير** عن الحقائق السوسيولوجية عن طريق الوظيفة أو من خلالها ، وكما يقول « ميرتون Mérton » ، فان التحليل والتفسير بواسطة المنهج الوظيفى هو الاكثر تعبيرا والاصدق دلالة ، وهو أيضا الاقل رمزية من طرق التعبير السوسيولوجية الاخرى ، ولو أن العلوم الاجتماعية تكتنف الاتجاه الوظيفى ببعض المفارقات التى تقود ليس فقط لعدم دقة لغة التعبير بل ولاتسام تلك اللغة **بالغموض** فى كثير من الاحيان .

ولو أخذنا الاستعمال **الدارج** « الشعبى » للوظيفة ، نجد أنه لا يعرف المظهر الاجتماعى للوظيفة ويخلطها مع العمل أو المهنة ، كما أن أجهزة التعريف أو الدعاية تستعمل غالبا عبارة « وظيفة » وهى تقصد منها معنى «الاستعمال» المهم والتماشى مع الهدف مثل « المكتبة » أو « الكرسى » يستعملان كوظائف أو للتعبير عن الوظائف التى تؤديانها .

أما فى التعبير **الرياضى** ، فان الوظيفة تدل على متغير يكون مدروسا بالعلاقة مع واحد أو أحد المتغيرات الاخرى ، وعندما يعلن عالم ديموجرافيا Demographie نسب المواليد أو الوفيات على ضوء الظروف الاقتصادية مثلا ، فانه يستخدم مفهوم « الوظيفة » من منظورها الرياضى .

أما فى علم **الاجتماع** فان معنى الوظيفة ماخوذ عن الرياضيات كما يعود مصدرها الى المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، او قد يعود الى « السيرورة » الجسمية أو الحياتية ٠

وعلى كل فان **غموض** فكرة او معنى « **الوظيفة** » انما يعود الى درجات استخداماتها ٠

- ٢ -

الوظيفة من خلال فكر روادها :

يعتبر « مالينوفسكى Malinowski » **الأب المؤسس للوظيفية** وصاحب أكثر اتجاهاتها شدة **وتعصبا ضد الافكار التطوريه** ، وتعارضا مع الطريقة الآتومية Atomicite التى تدرس كل سمة ثقافية على **اساس أنها** جزئية منفصلة عن غيرها من الجزئيات ، ويمكن أن يتضح **مفهوم مالينوفسكى** عن الوظيفية من خلال النقاط الآتية :

١ ـ تاسست الوظيفية كاتجاه للتعامل مع **النظام** الاجتماعى ككل ٠
٢ ـ كل العوامل الاجتماعية والثقافية تؤدى وظائف اجتماعية ٠
٣ ـ كل تلك العوامل ضرورية ٠

ومن رأى « **مالينوفسكى** » أنه يجب من خلال **المنهج** الوظيفى أن تكون هناك خطة للعمل محسوسة وعلمية ، وبحيث يقوم **الباحث** خلالها بالملاحظة والتفسير ، ومن ثم يقوم بحصر **السمات** المشتركة بين مختلف العوامل أو البيانات المجموعة وعلاقاتها بالمجتمع الشامل ، ثم يقوم **الباحث** أخيرا بتفسير الثقافة كاداة لاشباع مختلف متطلبات الانسان (٧) ٠

والى جانب « مالينوفسكى » يوجد « ميرتون Merton » **احد علماء** الوظيفية الذى كتب معبرا عن **تناقض** الفرضيات مع الواقع ، فمن رأيه أن الاستعمالات والاحساسات الاجتماعية يمكن أن تكون وظيفة لجماعة وقد لا تكون وظيفة لجماعة اخرى ، وضرب للنمط الاول مثالا بالدين الذى يمكن

أن يكون أداة لتوحد وتماسك المجتمع كله أو قد لا يكون كذلك .

وضرب مثالا ثانيا بالأزرار المستعملة فى ملابس الرجال الاوروبيين والتى لا يكون لها نفع فى الواقع على الاطلاق ، وانما تؤدى وظيفتها من خلال الحفاظ على الاناقة فضلا عن أنها تعمل على استمرار العادات الخاصة باللبس .

والمثال الثانى يهدف الى توضيح دور حياة أو استمرار العادات والتقاليد التى ليس لها وظيفة تؤديها فى المجتمع .

هذا ويؤكد « ميرتون » أن العادات الوظيفية لا تفسر شيئا وانما هى تقترح التمييز بين الوظائف الواضحة البارزة والمرغوب فيها من طرف المشاركين حتى ولو كانت تلك الوظائف - كما فى بعض الطقوس - خفية أو غير مفهومة أو حتى غير مقبولة ، الا أن وظيفتها الاساسية فى الواقع هى تحقيق الالتحام والتماسك فى المجتمع (٨) .

ومن رأى « ميرتون » أيضا أن الشرح أو التفسير يلعب دورا ضروريا فى ترجمة « الوظيفية » والتعبير عنها ، لكن هناك سؤال أساسى .. هو .. ما الذى يكون ضروريا ؟ .. هل هى الوظيفة نفسها أم هى الأداة التى تقوم بالوظيفة .. أم الاثنين معا ؟ !

بمعنى هل نستطيع أن نتقبل الفكرة التى تقول بأن وظائف الدين هى الاساسية ، أم الطقوس التى تنهض عليها عملية القيام بالوظيفة الدينية هى الاساس ؟ !

وعلى كل حال فان الوظيفية كانت تنهض على أساس أن كل نشاط اجتماعى له وظيفة تبرر وجوده وتحقق تكامله الضرورى مع غيره من الانشطة الاجتماعية ، وأن الفهم الحقيقى لأى من الظواهر الاجتماعية لن يكون مفهوما أو مدركا كما يجب بعيدا عن السياق الاجتماعى المجتمعى ككل ، نقول أن تلك كانت الفكرة السائدة عن الوظيفية حتى أزاح « ميرتون » الستار عن الوظائف

الظاهرة والمستترة أو عن النمط الارادى للوظيفة والنمط غير الارادى لها وعلى النحو السابق لنا ذكره ٠

- ٣ -

استخدام المنهج الوظيفى :

كان من رأى « كونت » عندما حدد هوية علم الاجتماع ومهامه أنه - أى علم الاجتماع - يتكون من البحث فى قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة للاجزاء المختلفة للنسق الاجتماعى ، ومن خلال توضيح « دوركايم » للوظيفة الاجتماعية للدين كمعبر عن تماسك المجتمع وتضامنه ، ثم معارضة «ميرتون» لهذا التفسير لأنه لا يمثل فى رأيه الا جانبا واحدا من الحقيقة ، من خلال ذلك كله اختلف مفهوم الوظيفة وتناولها وبحيث أخذت شكلا مغايرا تماما عن التصور البيولوجى لها ، وبحيث وجد كثير من الوظيفيين أنه من الأفضل التحدث عن الأساليب والطرق التى ترتبط وتتساند بها النظم فى المجتمع ، وذلك لأن الحاجات الانسانية والاجتماعية تتواجد فى الواقع كما تلبى أو تشبع بطرق مختلفة ٠

ومن رأى « ميرتون » أن الأداة الوحيدة يمكنها أن تقوم بعدة وظائف ، كما أن الوظيفة الوحيدة تنهض أو تنفذ بعدة وسائل وادوات متداخلة بل ومتغيرة أيضا ٠

ومن هنا يمكننا استنتاج واكتشاف الوظائف المكملة والمقابلة وذلك من خلال « المنهج الوظيفى » الذى يعتبره « ميرتون » الاكثر تعبيرا ودلالة وكذلك الاقل رمزية من طرق التعبير السوسيولوجية الاخرى (٩) ٠

●

خامسا - المنهج الصورى أو الشكلى La méthode Formel :

المنهج الصورى أو الشكلى هو أحد المناهج التى يرتكز عليها عدد من العلوم الاجتماعية - لاسيما علم الاجتماع - فى البحث والتفسير ، وسوف

نحاول هنا أن نلقى بعض **الضوء** على هذا المنهج من خلال النقاط الآتية :

- ١ -

بداية المنهج الصورى :

تشكلت بداية ظهور المنهج الصورى أو **الشكلى** مع محاولة عدد من علماء الاجتماع تحديد العلاقة ما بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية وفى نطاق العلاقة **الجدلية** ما بين العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الانسانية بما فيها علم الاجتماع من جهة أخرى عندما قدم «جورج زيمل» تصوره عن هذا المنهج مقررا أن علم الاجتماع يصطنع لنفسه منهجا جديدا فى البحث ، وقصد بذلك المنهج الشكلى باعتباره من وجهة نظره منهجا **مبتكرا** قادرا على تهيئة رؤية جديدة لعلم الاجتماع أثناء دراسته للوقائع والظواهر الاجتماعية وبصورة تكاد تكون مغايرة تماما لتلك الرؤى التى توجه بقية العلوم الاجتماعية الاخرى .

- ٢ -

اسس المنهج الشكلى :

وينهض المنهج الصورى على **اساس** أن المهمة الرئيسية والمميزة لعلم الاجتماع هى دراسة مختلف صور المجتمع وأشكال الجماعات والعلاقات الاجتماعية الداخلة فيه فضلا عن تناوله لمختلف **أنماط** التفاعلات الاجتماعية مع التأكيد على طبيعة الصورية هنا باعتبارها مختلفة تماما عن المضمون التاريخى الذى قد تلجأ اليه العلوم الاجتماعية الاخرى فى دراساتها لتلك الاشكال المجتمعية (١٠) .

- ٣ -

مهمة علم الاجتماع من خلال المنهج الصورى :

ويرى عدد من علماء الاجتماع ، أن علم الاجتماع بناء على ذلك المنهج الصورى سوف يهتم بدراسة **الصور** مجردة عن مضامينها ، ويردون ذلك الى

التشابه الموجود بين مختلف الانماط العديدة للعلاقات الاجتماعية على الرغم من تباين مضمونها ، ويرون أيضا انه قد ترتب على ذلك الاهتمام تشجيع اعداد من الباحثين على دراسة الجماعات الصغيرة الى جانب الصور الاولية للسلوك الاجتماعى ، وكان طبيعيا ان يتم ذلك على حساب الاهتمام بدراسة بقية النظم والتنظيمات الاجتماعية (١١) ٠

- ٤ -

راى حول المنهج الصورى :

على كل حال فان ذلك النمط المنهجى يعد فى راى عدد من العلماء محاولة منهجية لتحقيق وضوح الرؤية امام الباحث فى علم الاجتماع نظرا لأن الواقع الاجتماعى ، واقع معقد ومتعدد التفصيلات ومتشابك العلاقات ؛ وبحيث يتطلب الامر نوعا من التنظيم التصورى Conceptuel حتى يتسنى للباحث السوسيولوجى ان يحدد الوحدات التى يدور حولها محور الدراسة فى صورة واضحة المعالم (١٢) ٠

●

سادسا - المناهج الكمية Methodes Quantification :

يسود العلوم الاجتماعية قناعة تكاد تصل الى حد الايمان ان تقدمها٠٠ بل ان مستقبلها رهن باستعارتها للعديد من المناهج والطرق المستخدمة من طرف العلوم الطبيعية لاسيما ماتعلق منها بالتجريب والرياضيات والاحصاء ، وذلك حتى يمكن التعبير عن معطيات العلوم الاجتماعية ومعالجتها من خلال التكميم بدلا من المعالجات التقليدية لها ٠

ولقد سبق أن تناولنا استخدامات كل من الرياضيات والتجريب فى العلوم الاجتماعية ولم يبق امامنا غير الاحصاء والقياس نلقى عليها بعض الضوء فى هذا المجال ٠

- ١ -

استخدام الاحصاء فى العلوم الاجتماعية :

لا يهمنا كثيرا أن يكون الاحصاء منهجا للبحث أو علما أو مجرد أداة للقياس ، ولكن المهم أن الاحصاء بأى صفة من تلك الصفات له من **الاهمية** والانتشار ما يجعل الاعتماد عليه فى مختلف مراحل البحوث وبدرجات متفاوتة أمرا لا غنى عنه (١٣) ٠

وهذه الاهمية ليست وليدة اهتمامات معاصرة ، ولكنها مكتسبة أيضا من استخدامات تاريخية تمتد جذورها لعشرات المئات من السنين منذ أيام المصريين القدماء وغيرهم من ذوى الحضارات القديمة والعظيمة (١٤)٠

هذا وقد تأكدت اهمية الاحصاء بالنسبة للعلوم الاجتماعية بصفة عامة ولعلم الاجتماع بصفة خاصة من خلال **الاستخدامات** المتعددة الاتية :

١ ـ أثبتت دراسة الانتحار سواء لدوركايم أو لهالبفاكس Halbwacks والتى استخدمت خلالها احصاءات **متكررة** على المدى الطويل ، اثبت أهمية الاحصاء فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ونفس الشىء فعله لمبروزو Lombroso, من خلال استخدامه **للاحصاء** الاخلاقى فى تأكيد نظريته عن الشخصية ، المهم أن تلك الدراسات اثبتت من خلال الاحصاء أن الوقائع الاجتماعية هى بطبيعتها وقائع احصائية تتسم بالتكرار والدينامية (١٥) ٠

٢ ـ أثبتت دراسات كل من مونييه R. Maunier وروسبو Roseo ، أن الباحث فى مجال العلوم الاجتماعية يمكن أن يجد من خلال الاحصاء **تعويضا** عن عدم امكانية استخدام التجريب بصورة تامة خصوصا فى الحالات التى يعجز خلالها الباحث عن السيطرة التامة على مختلف الظروف المحيطة بما يجريه من تجارب وأبحاث ٠

٣ ـ تعتبر الاستخدامات **المتطورة** للمسح الكمى للظواهر الاجتماعية سواء من خلال ما يعرف بنمط « المسح الوصفى » أو نمط « المسح التفسيرى »،

تعد تعبيرا عن حيوية واهمية الدور الذى يلعبه الاحصاء بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، ففى النمط الاول ٠٠ يستخدم الاحصاء لمجرد وصف الظواهر المبحوثة والتعبير عن ذلك الوصف فى صورة كمية ، اما النمط التفسيرى من المسح فهو يسعى الى تفسير الظواهر المبحوثة عن طريق اختبارها بعدد من المتغيرات التفسيرية استنادا على منطق ومعطيات التجربة المعملية دون ان يلجأ اليها فعلا مستعيضا عنها بما يعرف « بالتصميم التجريبى فى دراسة وضع طبيعى » ، ويستطيع الباحث من خلال بعض المعالجات الاحصائية قياس وجود المتغيرات المستقلة وتتبع مختلف آثارها على المتغير التابع (١٦) ٠

وهذا التصميم كما يقول « هيمان Hyman » يمكن الباحث من ان يقيس كميا مدى ارتباط الظاهرة المبحوثة بمختلف العوامل والاوضاع المؤثرة فيها والتعبير عن ذلك - من خلال الاحصاء - بصورة كمية (١٧) ٠

٤ - على الرغم من الاهمية الواضحة لاستخدامات الاحصاء كاحد صور التكميم فى العلوم الاجتماعية ، الا أن هناك موجة تحذيرية من خطر الاعتماد الكامل عليه ، ولا تعود تلك الخطورة الى عيب فى طبيعة الاحصاء ، بقدر ما تعود الى طبيعة الوقائع الاجتماعية ذاتها من حيث عدم قدرتها على التكرار المتماثل فى كافة الظروف الامر الذى يعوق التعبير عنها كميا من خلال الاحصاء ، وبالتالى يعوق قدرة الاحصاء كأداة تفسيرية فى العلوم الاجتماعية (*) ٠

- ٢ -

استخدام القياس فى العلوم الاجتماعية :

العلوم الاجتماعية فى سعيها للموضوعية ، اتجهت للاستعانة بالقياس

(*) اننا يجب الا نغفل دور « الرسوم البيانية » باعتبارها احدى النماذج الاحصائية التى تستخدم على نطاق واسع فى الوصف والتفسير من طرف كل العلوم الاجتماعية تقريبا ٠

كأحد الادوات المنهجية القادرة على تمكين القضايا المطروحة من خلال العلوم الاجتماعية من أن تكون قضايا علمية أى أن تكون قابلة للاختبار والتحقق وذلك ضمن اطار ما يعرف بالاتجاه « الاجرائى » فى العلوم الاجتماعية ، وذلك حتى يمكن تحديد المفهومات المستخدمة والتعبير عنها عن طريق المدلولات العددية أو التجريبية والتى يشكل القياس أحد صورها الاساسية ، خصوصا بعد ذيوع استخداماتها وظهور عدة أنماط منها (١٨) .

ولو أخذنا بعض المقاييس المستخدمة فى العلوم الاجتماعية كمثال ، فسوف نجد أن المقاييس السيكومترية مستخدمة من طرف علم النفس وعلم الاجتماع فى قياس الشخصية والذكاء والاتجاهات سواء أكانت اتجاهات أفراد أو رأى عام ، كما تستخدم كذلك المقاييس السسيومترية فى قياس العمليات الاجتماعية وأيضا العلاقات ، ولو انتقلنا الى مجال علم السكان لوجدنا المقاييس الديموجرافية هى المستخدمة لقياس الانماط المتعددة للسلوك الاجتماعى ولنتائجه عن طريق تطبيقها فى الوحدات الاجتماعية الكبيرة كالمجتمعات المحلية والمدن والدول .. الخ .

ولقيت الاستعانة بالقياس فى العلوم الاجتماعية ما سبق أن لقيه كل من الاستعانة بالاحصاء والتجريب من تراجيب ومعارضة ، والترحيب دوما متفائل والمعارضة هى الاخرى متشائمة ، الاتجاه المتفائل يرى أن يبدأ قياس الظواهر الاجتماعية فى صورة مباشرة وبكل سمات الدقة ومستلزماتها ، أما الاتجاه المتشائم فانه ينكر كلية امكانية خضوع الظواهر الاجتماعية للقياس ولا يرى من سبيل ملائم سوى أن يسلك فى التعامل مع الظواهر الاجتماعية مسلكا يرتكز على الحدس أولا واخيرا .

والرأى السائد أن كلا الاتجاهين المتفائل والمتشائم خاطىء فى فهمه لطبيعة العلم ، ولطبيعة القياس كاداة منهجية فى آن واحد ، فالخطأ فى فهم طبيعة العلم راجع الى تصور خاطىء يعتبر أن العلم لا يمكن أن يتحقق بعيدا

عن تلك الاقيسة الكمية ، وخاطىء فى اعتباره ما عدا القياس من ادوات عاجزة عن تحقيق هدف العلم ، فى ذات الوقت الذى توجد فيه ادوات منهجية عديدة قادرة على تحقيق نتائج وأحكام لا يعوزها الصدق ولا الموضوعية ولا الثبات فى الكثير من الاحيان (١٩) .

ولكن العلم كما يقرر كل من « Lezarsfeld Barton » لايبدا على الاطلاق بمرحلة القياس الكمى المضبوط ، لكنه يسير فى خط من الاتصال المنطقى من التصنيفات الكيفيـة الى اكثر صور القيـاس ضبطا ودقة مارا بمجموعة من الخطوات الوسيطة التى تقع على خط هـذا المتصل المنطقى ، وتتمثل تلك الخطوات الوسيطة كما يقرر « Cicourel » فى الترتيب المنظم ، والدلائل الكمية البسيطة (٢٠) .

●

سابعا ـ بعض الاتجاهات التفسيرية الاخرى فى العلوم الاجتماعية :

توجد الى جوار ما سبق عـدة محـاولات تفسيرية أخـرى تشكل فى مجموعها بعض الاتجاهات العلمية الخاصة فى البحث ، والتى ينهض بعضها على تبنى عدد من المصطلحات العلمية الخـاصة بها مع محـاولة صبغ تلك المصطلحات بالطابع الاجتماعى ، ومنها ما ينهض على محاولة اقامة فيزياء اجتماعية على غرار أسس المماثلة التى ينهض عليها العلم الطبيعى ، ومنها ما يحاول دراسة المجتمع طبقا لعدد من النماذج الاحصائية او الهندسية او الرياضية .. الخ .

وهذه المحاولات تبتعد كثيرا عن نطاق المناهج التفسيرية التى نحن بصدد معالجتها من خلال العلوم الاجتماعية ، ولو أن الامر لا يمنع ان عددا من علماء علم الاجتماع العظام أمثال « بارسونز » و « لندبرج » وغيرهما كانت لهم محاولاتهم التفسيرية التى انطلقت من رؤياهم الخاصة لبعض الجوانب التفسيرية كقناعة « بارسونز » مثلا بأن المجتمع يمر بنفس حالات « التوازن

واللاتوازن » التى يمر بها الكائن الحى ، او محاولته استخدام مبدأ « القصور الذاتى » فى دراسة وتفسير « الفعل الاجتماعى » ، وهذا المبدأ مبدأ طبيعى تماما كمبدأ « اختزال الجهد » الذى ارتكز عليه « كاتس زبيف » وهو يحلل حركة السكان .

●

وليست هذه هى المحاولات المنهجية الوحيدة فى هذا الشأن بل شاركتها فى ذلك محاولات عدة فى مجال علوم السياسة والاقتصاد وعلم النفس ، لكنها لم ترق الى مستوى الاتجاه المنهجى الواضح بقدر ما كانت روافد لأفكار اجتماعية سابقة ، او محاولات لاستعارة بعض مبادىء او نظريات او لفنون التفسير فى العلوم الطبيعية والحيوية ونقلها الى مجال التفسير فى العلوم الانسانية .

ولا يعنى ذلك عيبا فى راينا ، بل هو جهد مقدر وان كنا لم نتمكن من تصنيفه ضمن اى من الاطر المنهجية التى اشرنا اليها قبلا .

***

المصادر والتعليقات

(١) انظر :

Grauritz. Methodes des sciences sociales, Deusciéne édition, Paris, 1974.

(٢) دوركايم - قواعد المنهج فى علم الاجتماع - باريس - الطبعة الثانية - ١٩٠١ .

(٣) انظر : Grauritz. M. Op. Cit.

(٤) انظر : Ogbern Social change, New York, 1950.

(٥) انظر : Grauritz. M. Op. Cit.

(٦) اعتمدنا فى كتابة عن هذا المنهج على المصدر السابق بتصرف

(٧) المصدر السابق وانظر أيضا دكتور صلاح الفوال - علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية - مصدر سابق ص ص ١٧١ - ١٧٢ ، المتن والهامش .

(٨) انظر :

Merton. R. Social Theory and Social Structure, Glencoe, The Free Press, 1951.

(٩) المصدر السابق .

(١٠) يقصد بالصورة فى رأى أصحاب المنهج الصورى ذلك العنصر الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ويتخذ شكلا نمطيا متميزا عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر ، انظر :

دكتور محمد على محمد - دراسة علم الاجتماع - مصدر سابق - ص ٥٥ .

(١١) لقى هذا الاتجاه المنهجى معارضات شديدة - انظر أمثلة لها ضمن المرجع السابق ص ١٣٧ .

(١٢) أنظر :

الدكتور محمد عارف عثمان - المنهج فى علم الاجتماع - الجزء الاول - دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٧٢ - ص ٥٥ .

(١٣) أنظر أمثلة لذلك الاستخدام ضمن كتابنا :

علم الاجتماع « المفهوم والموضوع والمنهج » - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٨٢ - الفصل الخامس ص ص ١٦٤ - ١٦٦ ، ص ص ١٧٧ - ٢٠٥ .

(١٤) أنظر أمثلة لذلك ضمن كتابنا :

سوسيولوجيا الحضارات القديمة - دار الفكر العربى - القاهرة - ١٩٨٢ ص ص ١٨ - ٢٣ .

(١٥) أنظر :

G. Bouthoul, Traité de Sociologée, Payot, Paris, 1949.

(١٦) للاستزادة حول المسح الكمى والقواعد المنهجية لاستخدامه فى علم الاجتماع أنظر :

دكتور محمد عارف عثمان - المنهج فى علم الاجتماع - مرجع سابق - ص ص ١٦١ - ١٧٧ .

(١٧) للاستزادة أنظر :

H. Myman, Survery Design and Analysis, 1955.

(١٨) أنظر أمثلة لذلك ضمن كتابنا :

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية - الجزء الخاص بعلاقة علم الاجتماع بعلم النفس ص ص ١١١ - ١٢٥ .

(١٩) للاستزادة حول الاسس المنهجية لاستخدام القياسات فى علم الاجتماع أنظر :

دكتور محمد عارف عثمان - مرجع سابق - ص ١٩٣ - ٢٠٠ .

(٢٠) للاستزادة أنظر :

Cicourel, A., Method and Measurment in Sociology, 1964.

وانظر أيضا : دكتور صلاح النوال - مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٢ .

***